

Distr.: General  
12 September 2006  
Arabic  
Original: English



## التقرير المرحلي الثاني عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

### أولاً - مقدمة

١ - بموجب القرار ١٦٦٧ (٢٠٠٦)، مدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وطلب إليّ أن أقدم توصيات أخرى بشأن خطة الإنهاء التدريجي للبعثة. وقد وردت هذه التوصيات في تقرير المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/376). ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في ليبيريا ويتضمن معايير قياسية تتعلق بالمرحلة الأولى لتعزيز دور البعثة والإنهاء التدريجي لها وسحبها.

### ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية

٢ - قمتُ بزيارة ليبيريا في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه للاطلاع على التقدم المحرز في إعادة بناء البلد، وللتشاور مع الحكومة بشأن أفضل السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تواصل دعم ما تبذله الحكومة من جهود لتوطيد السلام ودفع عملية الانتعاش إلى الأمام. والتقيت الرئيسة إلين جونسون سيرليف وأعضاء وزارتها وغيرهم من كبار المسؤولين العموميين وحظيت بشرف إلقاء كلمة أمام جلسة مشتركة للجمعية التشريعية الليبيرية. ولقد تأثرت بما أبداه قادة وشعب ليبيريا من التزام وتفانٍ إزاء تحقيق السلام والحكم الديمقراطي وكان التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة على الرغم من القيود الاقتصادية والمالية الشديدة أحد دواعي اطمئناني.

٣ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، نُقل تشارلز تيلور الرئيس الليبيري السابق من المحكمة الخاصة لسيراليون إلى لاهاي بهولندا عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٨٨ (٢٠٠٦). وقد أثار نقل السيد تيلور ردود فعل محتلطة من الجمهور الليبيري. فبينما أيدت معظم منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وكذلك الشخصيات السياسية، النقل باعتباره ضرورة لتأمين الاستقرار



في ليبيريا وفي المنطقة دون الإقليمية، وأعرب آخرون عن قلق من أن ضحايا جرائم الحرب التي يزعم أن السيد تيلور ارتكبها سيحرمون من فرصة مشاهدة المحاكمة في البلد الذي ارتكبت فيه جرائم خطيرة. غير أن الرأي الغالب المعرب عنه يتمثل في ضرورة أن تكون محاكمة السيد تيلور عادلة وشفافة.

٤ - ورغم بعض التأخيرات الناتجة عن توترات بين الفرعين التنفيذي والتشريعي، فقد أقرت الهيئة التشريعية أول ميزانية وطنية للحكومة للفترة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بالإجماع في ٢٢ آب/أغسطس، ووقعتها الرئيسة جونسون سيرليف لتصبح قانونا في ٢٨ آب/أغسطس. والميزانية المعدة على أساس أن الإيرادات الأساسية المتوقعة تبلغ ٩,١٢٠ مليون دولار وأن الإيرادات الطارئة المتوقعة تبلغ ٩ ملايين دولار، تركز على أولويات الحكومة للتعمير والتنمية على الصعيد الوطني في ليبيريا. ومن المتوقع أن تتولد إيرادات من ضرائب الدخل والأرباح والممتلكات والخدمات المحلية والتجارة الدولية وشركات الهواتف المحمولة، بينما ستعتمد الإيرادات الطارئة من الدخول المتوفرة من مصادر من قبيل الأخشاب والماس وحام الحديد والمطاط.

٥ - وفي أعقاب الحريق الذي وقع في ٢٦ تموز/يوليه ودمّر جزءا من مقر الحكومة، أجرت الرئيسة إلين جونسون سيرليف تغييرات في وزارتها وفي قيادة الهياكل الأمنية للدولة. واستبدل وزير الدولة لشؤون الرئاسة ورئيس الموظفين، وعُيّن مدير جديد لخدمات الأمن الخاصة. وأشارت الرئيسة إلى أن هذه التغييرات تهدف إلى تعزيز كفاءة موظفي مقر الحكومة فيما يتعلق بالأمن والإدارة والمسؤوليات الأخرى.

٦ - وفي ١٨ آب/أغسطس، رفضت المحكمة العليا أوامر المنع التي تقدمت بها بعض منظمات حقوق الإنسان والديمقراطية، وكذلك اثنان من النواب البرلمانيين، ضد تنصيب وتخصيص مقعد لكابينه جياناه، القائد السابق لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية ووزير العدل في الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا، كقاضٍ معاون في المحكمة العليا. وقد مهد هذا السبيل لتنصيب السيد جياناه في ٢٩ آب/أغسطس.

٧ - وواصلت الرئيسة حملتها لمكافحة الفساد خلال الفترة قيد الاستعراض. وفصلت الرئيسة عددا من كبار المسؤولين الحكوميين من بينهم نائب وزير ومساعد للوزير وكبير الموظفين الطبيعيين ونائب مدير الشرطة الوطنية الليبرية ورئيس شركة عامة بسبب الفساد. وأنهت أيضا تعيينات ثلاثة من محصلي الضرائب وأحد كبار الأخصائيين الاقتصاديين ومشرف على قسم الأسفار الأجنبية بسبب تصرفات مالية خاطئة.

٨ - وأصدرت الحكومة بصفة علنية، في تموز/يوليه، التقرير الذي طال انتظاره عن الجرائم الاقتصادية المرتكبة في ليبيريا، الذي أعدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أثناء تولي الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا مهامها. وتجدر الإشارة إلى أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لم تصدر التقرير بينما كانت الحكومة الانتقالية لا تزال متولية مقاليد الأمور. وأوصى التقرير بالقيام فوراً بفصل أربعة من كبار المسؤولين في الحكومة الانتقالية بسبب اختلاس الأموال العامة وإساءة إدارتها. ونادت منذ ذلك الحين بعض جماعات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بمحاكمة الأفراد الذين وردت أسماءهم في التقرير.

٩ - وأعدت الرئيسة تشكيل فرقة العمل المعنية باسترداد الأصول العامة. فقد فشل الأعضاء السابقون في استرداد الأصول الحكومية من المسؤولين السابقين في الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية في ليبيريا. وتضم هذه الأصول مركبات وأثاث وحواسيب خصصت لهؤلاء المسؤولين لاستخدامها بصفتهم الرسمية. وعلاوة على ذلك، أصدرت الرئيسة تعليمات إلى وزارة العدل للانتهاء من العمل الجاري بشأن عدد من تقارير مراجعة الحسابات لكيانات حكومية مختلفة والقيام لغرض المحاكمة بتحديد الأفراد الذين انتهكوا الثقة العامة. وفي الوقت نفسه، برأت المحكمة العليا في ٢٣ آب/أغسطس ١٢ موظفا سابقا في المؤسسة الوطنية للضمان الاجتماعي والرعاية كانت تجري محاكمتهم لاختلاسهم أموالا عامة.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهت اللجنة الرئاسية الخاصة التي تضم ١٧ عضوا المنشأة للتحقيق في الصراعات العرقية في مقاطعة نيمبا من جلسات الاستماع التي عقدها في سانكيل وسكالبيا بعد الحصول على تأكيدات شفوية من الأطراف المتصارعة بأنها ستسوي صراعاتها في المستقبل بالطرق السلمية. ولا تزال اللجنة تعقد جلسات استماع في غانتا، وأنشأت لجنة فنية للتحقيق في المطالبات المتعلقة بالأراضي والممتلكات في تلك المدينة. وفي الوقت نفسه، تواصل البعثة العمل بشكل وثيق مع وزارات الشؤون الداخلية والأراضي والمعادن والطاقة وكذلك مع منظمات المجتمع المدني لمعالجة الصراعات العرقية والدينية والقائمة في المجتمعات المحلية والمتعلقة بالأراضي والممتلكات الأخرى في سائر أجزاء البلد.

١١ - وفي ٢٠ آب/أغسطس، أقرت الوزارة مشروع ورقة عن سياسات مكافحة الفساد أعدتها لجنة إصلاح الحكم للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب وتعزيز نظام مستدام للمساءلة والتزاهة العامة. وقدمت أيضا لجنة إصلاح الحكم مشروع مدونة قواعد السلوك ومشروع الإعلان عن الدخل والأصول والخصوم من موظفي الخدمة العامة، وهما يرميان إلى ضمان الشفافية والكفاءة والفعالية بين موظفي الخدمة العامة في أدائهم لواجباتهم. وفي الوقت نفسه، قدمت الحكومة إلى الهيئة التشريعية قانونين للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربه، لاعتمادهما.

## ثالثاً - الحالة الأمنية

١٢ - ظلت الحالة الأمنية في ليبيريا مستقرة بصفة عامة ولكن لا تزال هناك تهديدات خطيرة مستمرة للاستقرار تتطلب إدارة متأنية وقوية. ورغم أن نقل محاكمة السيد تيلور من المنطقة قد قلل بقدر كبير التوترات في ليبيريا، فلا يزال القلق سائداً بشأن أنشطة رفقاته ومؤيديه.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت البعثة عمليات عسكرية تهدف إلى إعادة طمأنة السكان وتأكيد إصرار البعثة على الحفاظ على السلام والاستقرار في أرجاء البلد. وشملت العمليات تسيير دوريات قوية داخل منطقة عمليات البعثة وكذلك نشر قوة الرد السريع التابعة للبعثة في مناطق الحدود وفي فريتاون لتعزيز الأمن في المحكمة الخاصة لسيراليون.

١٤ - وقام الأفراد المسرحون من القوات المسلحة السابقة لليبيريا والشرطة الوطنية الليبيرية ودائرة الأمن الخاصة بعدة مظاهرات للمطالبة بالتعويضات المالية عن ترك الخدمة ومستحقات أخرى. وقد لُبيت بعض هذه المطالب، في حفل تكريم أفراد القوات المسلحة لليبيريا المتقاعدين الذي حضرته الرئيسة أثناء احتفالات عيد الاستقلال، وعندما تلقى أفراد وحدة مكافحة الإرهاب السابقة (جماعة ميليشيات أنشأها الرئيس السابق تشارلز تيلور وكانت خاضعة لسيطرته) أجورا من الحكومة وإن كان ذلك لأسباب إنسانية. والكثير من هؤلاء الأفراد المسرحين ليست لديهم إلا فرصاً محدودة للحصول على عمل وعرضة لأن تستغلهم الجماعات المختلفة ذات المصالح.

١٥ - وزادت أيضاً حوادث السرقة المسلحة داخل منروفيا وفي المناطق المحيطة بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير مما حدا بالجمهور إلى الدعوة إلى تسليح الشرطة الوطنية الليبيرية واعتماد تدابير أمنية أوسع نطاقاً لكبح أنشطة العصابات الإجرامية. وقامت الشرطة التابعة للبعثة، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبيرية، بزيادة دورياتها في المناطق التي تشهد زيادة في الجريمة داخل منروفيا، وواصلت تطوير نُهج تركز على المجتمع المحلي لمكافحة الجريمة. وعلاوة على ذلك، بدأت قوات البعثة في ١٦ آب/أغسطس ووحدات الشرطة المشكلة في تسيير دوريات راجلة ليلية في أرجاء منروفيا. واستمرت البعثة في إجراء عمليات مشتركة لفرض حصار حول مناطق بعينها وتفتيشها لاسترداد الأسلحة النارية. وستستمر هذه العمليات بنشاط في الأسابيع والأشهر المقبلة.

١٦ - وتم الإبلاغ عن عدة حوادث لسرقات مسلحة وعمليات قتل شملت الإدارة والعمال والسكان وقدامى المحاربين في مزارع ككوبا وغوثري للمطاط. وفي ١٥ آب/أغسطس، وبمساعدة من البعثة، أعادت الحكومة فرض سيطرتها رسمياً على مزارع غوثري للمطاط. وزادت البعثة أيضاً من أنشطة الدوريات التي تقوم بها في مزارع ككوبا وغيرها من مزارع

أشجار المطاط. وفي الوقت نفسه، تُبذل جهود للتعجيل بإنشاء أفرقة مؤقتة للإدارة في مزارع المطاط المتنازع عليها أو المهجورة، على النحو الذي أوصت به فرقة العمل المشتركة بين الحكومة والبعثة المعنية بمزارع أشجار المطاط.

١٧ - ووقعت أيضا حوادث لإطلاق النيران داخل منروفيا شملت مسؤولين في دائرة الأمن الخاصة التي توفر حماية وثيقة للرئيسة. ووقع في ٣ و ٥ آب/أغسطس حادثان منفصلان لإطلاق النار في مقر إقامة مدير دائرة الأمن الخاصة. وأسفر الحادث الأخير عن وفاة الحارس الشخصي للمدير جراء إصابته بطلق ناري يقال إنه صُوب من حارس أمن ثان. وتُجرى حاليا تحقيقات في أسباب هذين الحادثين وكذلك في حادث ثالث لإطلاق النيران وقع في ٨ آب/أغسطس في مقر إقامة نائب مدير دائرة الأمن الخاصة.

١٨ - ووفقا للمشار إليه في الفقرة ٥ أعلاه، اندلع حريق في ٢٦ تموز/يوليه أثناء احتفالات ليبريا بالذكرى ١٥٩ للاستقلال المقامة في قصر الحكومة حيث كانت تستضيف الرئيسة جونسون سيرليف حفل غداء من أجل نحو ٣٠٠ شخص، من بينهم رؤساء سيراليون وغانا وكوت ديفوار. ورغم عدم الإبلاغ عن وقوع إصابات، فقد وقع ضرر كبير لقصر الحكومة. وأجري تحقيق في الحريق بمساعدة البعثة وخبراء الأدلة الجنائية من جنوب أفريقيا. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، أصدرت الحكومة تقريرا عن التحقيق عزی أسباب الحريق إلى عُطب كهربائي.

١٩ - ولم يُلاحظ أي نشاط عسكري كبير من شأنه أن يهدد استقرار ليبريا على الحدود الليبرية مع سيراليون أو كوت ديفوار أو غينيا. ولكن الحالة غير المستقرة في كوت ديفوار لا تزال تشكل تهديدا محتملا خطيرا للاستقرار في ليبريا. ويسود على وجه الخصوص قلق بشأن التحرك المحتمل للجماعات المسلحة من كوت ديفوار إلى ليبريا، وتجنيد مقاتلين ليبريين سابقين، من بينهم أطفال، بواسطة جماعات الميليشيا الإيفوارية وليبريين للقتال في كوت ديفوار، وكذلك تدفق ملتمسي اللجوء الإيفواريين إلى ليبريا في حالة وقوع عنف في ذلك البلد. ولمواجهة هذه التهديدات المحتملة، وضعت البعثة قوات إضافية في مناطق الحدود الشرقية والجنوبية وعززت قدرتها في مجال الطيران في الجزء الجنوبي من البلد.

٢٠ - ولزيادة تواجد الأمم المتحدة في مناطق الحدود، وإقامة نقاط اتصال عبر الحدود وطمأنة السكان المحليين، سيرت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دوريات مترامنة على طول الحدود الليبرية الإيفوارية في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه في "عملية مايو". وسُيرت دوريات مماثلة في الفترة من ٧ إلى ١١ آب/أغسطس مع قوات سيراليون في "عملية لوكو".

## رابعاً - حالة تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

### ألف - إعادة تأهيل وإعادة إدماج المقاتلين السابقين

٢١ - بلغ عدد المقاتلين السابقين الذين لم يفيدوا من برنامج إعادة الإدماج، في ١٥ آب/ أغسطس، ٣٩ ٠٠٠ مقاتل. ويتوقع أن يتم استيعاب ٤٠٩ ١٩ من هؤلاء المقاتلين السابقين في مشاريع تنفذ برعاية الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حين ستم تغطية العدد المتبقي من خلال البرامج الممولة ثنائياً.

٢٢ - وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة أنشطة جمع وتدمير الأسلحة والذخائر المتبقية، سواء ما تم تسليمه منها طوعاً أو ما اكتشف خلال عمليات البحث. ومنذ انتهاء برنامج نزع السلاح والتسريح في سنة ٢٠٠٥، تمكنت البعثة من جمع وتدمير ٦٣٢ قطعة سلاح، و ٤٥٤ ٧٠ من طلقات ذخيرة الأسلحة الصغيرة، و ٩٤١ قطعة من الذخائر غير المنفجرة، و ١١ ٥٥٠ من قطع الغيار المتنوعة.

٢٣ - وتم إنشاء فريق تنسيق يتشكل من ممثلين عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشرطة الوطنية الليبيرية واللجنة الوطنية الليبيرية للأسلحة الصغيرة والإجراءات المتعلقة بالألغام الأرضية (وهي منظمة دولية غير حكومية) لتبسيط الجهود الرامية إلى القضاء على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ليبيريا. وأعد فريق التنسيق استراتيجية مشتركة تتضمن طرائق جمع الذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحروب المنفجرة والتخلص منها، بالإضافة إلى التوعية بأخطار الألغام. ويشكل برنامج جمع الأسلحة على مستوى المجتمعات المحلية من أجل التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عنصراً مكملاً لعمل الفريق. وأمكن من خلال هذا البرنامج، منذ الشروع فيه في كانون الثاني/يناير، جمع ما يزيد على ٧ ٠٠٠ طلقة من طلقات ذخائر الأسلحة الصغيرة، و ١٠٠ بندقية، و ١٠٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة ومقذوفات الآر بي جي. وحتى آب/أغسطس، كان البرنامج ينفذ في مقاطعات لوففا، ونهرغي، وميريلاند، ونيمبا، وجراند غيده وبونغ.

### باء - إصلاح الشرطة الوطنية الليبيرية

٢٤ - يتواصل إحراز تقدم جيد في مجال إصلاح وإعادة هيكلة الشرطة الوطنية الليبيرية. وفي ١ أيلول/سبتمبر، كان قد تم تدريب ونشر ٢ ٠٧٣ فرداً من أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية، و ٣٩٢ فرداً من أفراد الأجهزة الأمنية الخاصة، و ١٥٥ فرداً من أفراد شرطة الموانئ البحرية. ويتلقى حالياً حوالي ٢٩٥ من مجندي الشرطة الوطنية الليبيرية الحدد التدريب

الميداني، في حين يتلقى ٤١٩ فردا التدريب الأساسي. وحتى يتسنى الوصول إلى الهدف المتوخى بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٧، المتمثل في تدريب ٣ ٥٠٠ فرد من أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية تدريبا كاملا، تم ضغط برنامج التدريب الميداني من ٢٦ إلى ١٦ أسبوعا. فضلا عن ذلك، وحتى يتسنى معالجة النقص الشديد في الرتب المتوسطة في الشرطة الوطنية الليبيرية، قامت شرطة الأمم المتحدة بتنظيم دورة إدارية أساسية من أجل ٣٠٠ فرد من أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية، وبرنامج تأهيل للقيادات العليا لعدد ٥٠ ضابطا.

٢٥ - وفي الوقت نفسه، يظل حضور الشرطة الوطنية الليبيرية في المناطق الداخلية من البلاد دون المستويات المقبولة. ويعود ذلك جزئيا إلى عدم توفر مرافق السكن المناسبة والمركبات وأجهزة الاتصالات الضرورية لتوفير احتياجات نشر أفراد الشرطة في المقاطعات. وحتى الوقت الحاضر، لا يوجد سوى ٤٥٤ فردا من أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية موزعين على امتداد المقاطعات الخمس عشرة في ليبريا. وقد أعطيت أولوية عاجلة لتقديم التعزيزات لقيادة الشرطة الوطنية الليبيرية على مستوى المقاطعات ومزرعة شجر المطاط في غوثري. ومن بين أفراد العدد المتبقي البالغ مجموعهم ١ ٥٧٧ فردا مدربا من أفراد الشرطة، تم تكليف ٢٠٨ منهم بالعمل في المناطق والمراكز داخل منروفيا، وكلف ٤٩ فردا بالعمل في مطار روبرتس الدولي، و ٣٠٠ فرد في وحدة دعم الشرطة الوطنية الليبيرية، و ١٧٤ فردا في شعبة الدوريات المركزية لمنروفيا، وتم تكليف العدد المتبقي، وهو ٧٣١ فردا، بالعمل في مقر قيادة الشرطة الوطنية الليبيرية في منروفيا. وتعمل شرطة الأمم المتحدة مع الشرطة الوطنية الليبيرية لتوعية العدد الكبير من الأفراد المكلفين بالعمل حاليا في مقر القيادة في منروفيا.

٢٦ - وتحتاج الحكومة بشكل عاجل إلى الحصول على الأموال اللازمة لانتهاء من برنامج التدريب الأساسي للمجندين الجدد وتنظيم برامج التدريب على الإدارة المتخصصة والتدريب المواضيعي للشرطة، وتوفير المركبات وأجهزة الاتصالات وبدل الإقامة لتغطية تكاليف نشر أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية في المناطق الداخلية من البلاد. وتقوم البعثة بمساعدة الحكومة في إعداد نداء يوجه إلى الدول الأعضاء من أجل المساعدة في هذه المجالات الحيوية. وأحث الدول الأعضاء على أن تستجيب لهذا الطلب.

٢٧ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، أمكن تسريح ٢ ٠٣٥ فردا، من العدد المستهدف للتسريح من أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية، وهو ٢ ٣٥١ فردا، بتمويل قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ومن بين العناصر المتبقية في انتظار التسريح أفراد إما أنهم اعترضوا على إخضاعهم للتسريح أو لم يتسن تحديد أماكن وجودهم.

## جيم - إصلاح القوات المسلحة الليبيرية

٢٨ - تواصل الولايات المتحدة الأمريكية تقديم المساعدة للحكومة في بناء قوات مسلحة جديدة لليبيريا. وحتى الوقت الحاضر، تقدم ٧ ٠٥٠ مجندا بطلبات للانخراط في القوات المسلحة الليبيرية، واجتاز ٦ ٣٢٧ فردا من بينهم اختبارات الإلمام بالقراءة والكتابة، واجتاز ٢ ٥١٠ فردا اختبار اللياقة البدنية واجتاز ١ ٠٥٠ فردا جميع الاختبارات الطبية. بيد أنه، حتى ١ أيلول/سبتمبر، لم يوص إلا بتدريب ٥٦٣ من المتقدمين. وشرعت المجموعة الأولى من المجندين للالتحاق بالجيش الجديد، البالغ عددهم ١١٠ مجندا، التدريب في مركز تدريب باركلي في منروفيا، في ٢٢ تموز/يوليه. بيد أنه لا يتوقع للكتيبة الأولى المدربة تدريبا كاملا أن تكون جاهزة للعمل إلا في سنة ٢٠٠٨.

٢٩ - والحكومة أيضا بصدد وضع سياسة أمنية وطنية، وقد عهدت إلى لجنة إصلاح الحكم بقيادة الحوار العام بشأن إصلاح قطاع الأمن.

## دال - توطيد سلطة الدولة في كامل البلاد

٣٠ - يتواصل إحراز تقدم مطرد تجاه استعادة سلطة الدولة وتوطيدها في كامل أراضي ليبريا، إذ سهلت البعثة عودة المسؤولين الحكوميين إلى مراكز عملهم في المقاطعات. بيد أن عدم توفر أجهزة الاتصالات والنقل، فضلا عن عدم توفر المكاتب وأماكن الإقامة، لا تزال تقف عائقا أمام العمل الذي يقوم به مسؤولو المقاطعات والوزارات الحكومية التنفيذية في المناطق الداخلية من البلد. وفي الوقت نفسه، فإن أفرقة الدعم الخاصة، التي اشتركت في إنشائها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لمساعدة مراقبي المقاطعات على تعزيز التنسيق وتحديد الأولويات المتعلقة بانتعاش المجتمعات المحلية وتنميتها، أصبحت جاهزة لأداء مهامها في المقاطعات.

٣١ - وتم افتتاح ثلاثة مراكز إضافية للمدفوعات تابعة للمصرف المركزي، أنشئت بمساعدة من المشاريع ذات الأثر السريع التابعة للبعثة، في كاكاتا بمقاطعة مرغبي، وغبارنغا، بمقاطعة بونغ، وبوكنان، بمقاطعة غراند باسا، لتسهيل دفع المرتبات للموظفين الحكوميين العاملين في المناطق النائية. ويبلغ عدد مراكز المدفوعات التابعة للمصرف المركزي حاليا ستة مراكز. وقام المصرف المركزي بعمليات تقييم في باركليفل ومقاطعة غراند كرو وهاربر ومقاطعة ميريلاند وغرينفل ومقاطعة سينو بغيبة افتتاح مراكز للمدفوعات في هذه المواقع، ويقوم المصرف أيضا بتشجيع المصارف التجارية على توسيع نطاق عملياتها خارج منروفيا.

٣٢ - وتمثلت خطوة مهمة أخرى في مجال بسط سلطة الدولة من جديد في انتخاب مجلس تقليدي وطني جديد يتكون من ٩ أعضاء من رؤساء القبائل وشيوخها. فضلا عن ذلك، قامت لجنة الانتخابات الوطنية باتخاذ خطوات أولية، بالتعاون مع وزارة الداخلية، للتحضير للانتخابات البلدية، والانتخابات على مستوى رؤساء القبائل، المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، والتي سيتم فيها انتخاب عمداء المدن ورؤساء القبائل، وشيوخ العشائر وشيوخ البلدات.

## هاء - استعادة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية

٣٣ - تحرز الحكومة تقدما في جهودها الرامية لاستعادة السيطرة على الموارد الطبيعية للبلاد. ويتم، امتثالا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦٨٩ (٢٠٠٦)، سن القانون الوطني لإصلاح الغابات، الذي تمت صياغته بمساعدة من البعثة. فضلا عن ذلك، يتم بشكل حازم تنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بنقل الأحشاب داخل البلاد، في نقاط التفتيش المشتركة بين البعثة وسلطة تنمية الغابات في منروفيا، وأفضى ذلك إلى زيادة الإيرادات العامة. ويتم بذل الجهود لتوسيع نطاق هذا الترتيب إلى أجزاء أخرى من البلاد. والحكومة بصدد أيضا وضع سياسة لنشر الجذوع تراعي الاستدامة البيئية، بمساعدة من البعثة.

٣٤ - وقامت الرئيسة بتمديد ولاية فرقة العمل المشتركة بين الحكومة والبعثة، التي أنشئت للقيام بعملية تقييم شاملة لمزارع المطاط في ليبيريا. وفرقة العمل مكلفة الآن بالقيام بالإشراف على تنفيذ التوصيات الواردة في تقريرها المقدم بتاريخ ٢٣ أيار/مايو إلى الرئيسة، بما في ذلك استرداد المزارع التي تمت حيازتها بوضع اليد بصفة غير قانونية، واستعراض اتفاقات الامتيازات والإدارة، وإنشاء أفرقة إدارة مؤقتة للمزارع المتنازع على ملكيتها أو المهجورة.

٣٥ - وتقوم البعثة بالمساعدة في إنشاء أفرقة لإدارة المؤقتة. وقامت البعثة بإنشاء مخيم ومبنى في مزرعة المطاط في غوثري، سيكونان مقرا للشرطة الوطنية الليبرية والمحكمة الجزئية والوكالات الحكومية الأخرى ذات الصلة. فضلا عن ذلك، تم نشر أفراد الشرطة الوطنية الليبرية في المزرعة للقيام بدوريات ليلية ونهارية بدعم من شرطة الأمم المتحدة، وأنشئ فريق للإدارة المؤقتة لإدارة المزرعة، ريثما يتم إنشاء فريق إدارة دائم وفقا لقانون الحيازات العامة والامتيازات.

٣٦ - وقبلت الحكومة توصيات فريق تقييم عملية كمبرلي الذي زار ليبيريا في أيار/مايو، بما في ذلك ضرورة إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوزارات ولجنة توجيهية معنية بالامتثال لعملية كمبرلي، بالإضافة إلى وقف كافة أنشطة التعدين واسعة النطاق. وتقوم الولايات المتحدة بالمساعدة في إنشاء مبنى هيئة الماس الليبرية، الذي سيكون مقرا للمقيمين والإداريين

الحكوميين في برنامج إصدار شهادات الماس بموجب عملية كمبرلي. وفي غضون ذلك، تقوم البعثة بتوفير مقطورات بصفة مؤقتة، تستخدم كمكاتب لمسؤولي إصدار شهادات الماس. وفي حزيران/يونيه، استضافت الحكومة، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المؤتمر دون الإقليمي لغرب أفريقيا بشأن مواءمة نُظم الضرائب وضوابط الحدود وإنفاذ القانون، والمسائل المتعلقة باستخراج الماس من الطبقات الغرينية. وقرر المؤتمر أنه ينبغي لمنظمات المجتمع المدني أن تشارك في وضع سياسات تعدين الماس في المستقبل، وأنه ينبغي توفير التمويل وتقديم المساعدة التدريبية للعمال الحرفيين في المناجم الغرينية.

٣٧ - وعلى الرغم من هذه الجهود، يتواصل الإبلاغ عن أنشطة تعدين حرفية غير قانونية، وذلك بصفة رئيسية في الأجزاء الغربية من البلاد، بالإضافة إلى مقاطعتي ميمبا وسينو. وتتواصل البعثة في هذا الصدد مساعدة الحكومة، إلى الحد الممكن، في أنشطتها المتعلقة بالرقابة ورسم الخرائط والتفتيش.

## واو - تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون

### ١ - تعزيز حقوق الإنسان

٣٨ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تنفيذ أنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها في جميع أرجاء البلد. وكنفت البعثة أيضا أنشطتها في مجال بناء القدرات بإجراء برامج شاملة للتثقيف والتدريب في مجال القانون لأعضاء المهنة القانونية والنظام القضائي. وعُقدت مجموعة من حلقات العمل للقضاة وقضاة الصلح من الدول الخمس عشرة جميعها. وبالإضافة إلى ذلك، وبدعم من مفوضية الأمم لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي، وهي منظمة غير حكومية، نظمت البعثة حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام عن أفضل الممارسات، وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان من أجل ١٢٠ مشتركاً من الشرطة والمؤسسات الإصلاحية والإدارة القضائية والمحلية في جميع أرجاء البلد. وكان هدف حلقة العمل هو تحسين وتعزيز نظام العدالة الجنائية وإقامة العدل في البلد. ورغم هذه الأنشطة، ازدادت حالات العنف الجنسي والعنف الجنساني المبلغ عنها، لا سيما اغتصاب النساء والفتيات والاعتداء عليهن جنسياً.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت البعثة تقريرها الرابع عن حالة حقوق الإنسان في ليبيريا. ويبرز التقرير، الذي يغطي الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٦، انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها موظفو إنفاذ القانون والموظفون القضائيون، وحالة حقوق الإنسان في مزارع المطاط، ومسائل تتصل بحماية حقوق الطفل. ويتناول التقرير أيضا أثر تدخل المسؤولين الحكوميين في النظام القضائي والفساد وارتفاع معدلات

الاغتصاب والعنف الجنساني، لا سيما ما يشمل الضحايا من الأطفال، واستخدام ممارسات تقليدية مضرّة فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الإنسان. وتضمّن التقرير عدداً من التوصيات الرامية إلى مساعدة الحكومة على تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٤٠ - وبدأت لجنة الحقيقة والمصالحة عملياتها عقب الشروع على الصعيد الوطني في برنامجها للأنشطة العامة في ٢٢ حزيران/يونيه. غير أن اللجنة ما زالت تعاني من قيود مالية ولوجستية. ورغم أن اللجنة طلبت ١٠ ملايين دولار لعملياتها الممتدة لمدة عامين، فإنها لم تتلق سوى مبلغ ١٥٠.٠٠٠ دولار من المبلغ الذي تعهد به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البالغ ٦٠٠.٠٠٠ دولار؛ و ٨٤.٠٠٠ يورو من أصل مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ يورو تعهدت به المفوضية الأوروبية؛ و ١٨٠.٠٠٠ دولار من أصل مبلغ ٢٧٨.٠٠٠ دولار تعهدت بتقديمه مبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا. وفي الوقت ذاته، خصصت الحكومة مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ دولار في ميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، فضلا عن حيز للمكاتب ومركبات لعمليات اللجنة. وواصلت البعثة دعم برنامج اللجنة للتوعية العامة وإتاحة عتادها الجوي من أجل الوصول إلى الأجزاء النائية من البلد.

٤١ - وما زالت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بصدد تعيين أعضائها. وفي ١٠ آب/أغسطس، أجرت اللجنة المستقلة للخبراء، التي أنشئت لفحص بيانات وطلبات المرشحين لوظائف الرئيس والمفوضين، مقابلات لإثني عشر مرشحا محتملا. وستجرى مقابلات المرشحين الثلاثة عشر المتبقين بعد فترة وجيزة، ستجري اللجنة بعدها تقييما لجميع المرشحين على أساس خبرتهم في مجال حقوق الإنسان وستعد قائمة نهائية للمرشحين ليقوم رئيس القضاة بدراستها. وسيحدد الرئيس الاختيارات النهائية ثم يقرها مجلس الشيوخ.

## ٢ - دعم النظام القضائي

٤٢ - ما زال إصلاح قطاع العدل متواصلا رغم بطء وتيرته. وما زال نقص مباني المحاكم في العديد من المقاطعات وقلة الموظفين القضائيين والقانونيين المؤهلين يعوق إقامة العدل. ومولت البعثة عدداً من مشاريع بناء المحاكم وتجديدها في جميع أرجاء البلد من خلال خطة مشاريع الأثر السريع. وإلى اليوم، أُنجزت ستة مشاريع في كاكاتا وتومبانبورغ وغبارنغا وغرينفيل وبينسونفيل وكيريسبورغ، وتجري سبعة مشاريع أخرى في بوكنان وزويدرو وهاربر وغانتا وسانيكيلى وبوبولو وسيستوس سیتی.

٤٣ - وساعدت البعثة الحكومة أيضا بتعيين ١٢ خبيرا استشاريا وطنيا في مجال الادعاء و ١١ خبيرا استشاريا في الدفاع العام لفترة أولية مدتها ستة أشهر. وأسفر هذا عن زيادة عدد القضايا التي تنظر فيها المحاكم، مما أسهم في التخفيف من أعداد القضايا المتراكمة التي

تنتظر البت فيها؛ وزيادة سبل الوصول إلى القضاء؛ وتحسين الالتزام بمعايير المحاكمة العادلة؛ وزيادة ثقة الجمهور بالنظام القضائي واطمئنانه له. وتجري ترتيبات لتعيين سبعة خبراء استشاريين إضافيين في مجال الدفاع العام.

٤٤ - وواصلت شعبة دعم النظام القانوني والقضائي التابعة للبعثة توسيع نطاق ما تضطلع به من أنشطة لبناء القدرات في المقاطعات. وتقدم الشعبة المشورة والمساعدة إلى الموظفين القانونيين والقضائيين في المقاطعات، من أجل تحسين قدراتهم العملية والإجرائية على إقامة العدل.

٤٥ - وبدأت العمل في تموز/يوليه فرقة عمل شكلها وزير العدل لتيسير إنشاء لجنة إصلاح القانون. ويتوقع الانتهاء من وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون إنشاء اللجنة وتقديمه إلى الرئيسة جونسون سيرليف في وقت لاحق من هذا العام. وسيتوقف نجاح هذه المبادرة على قيام الحكومة والمجتمع الدولي بتوفير ما يكفي من التمويل والدعم.

### ٣ - دعم نظام المؤسسات الإصلاحية

٤٦ - واصلت البعثة تقديم المساعدة إلى مكتب المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل لتحسين ظروف المرافق الإصلاحية في البلد. وما زال برنامج التجديد، الذي تموله الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج، مستمرا. واكتمل العمل في سجن كاكاتا، بينما تجري أعمال إصلاح سجون مونروفيا وغبارنغا وبوكنان وهاربر وكذلك ميني إصلاحات زويدرو، وإن كانت في مراحل مختلفة من الإنجاز. وشرعت شركة فايرستون أيضا في إصلاح سجن بونديوي، الذي أغلق بسبب حالته المتدهورة. وما زالت معظم المرافق الإصلاحية تعتمد بشكل كبير على البعثة وبرنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية وشركاء آخرين في توفير المياه والأغذية وغيرها من اللوازم الأساسية للسجناء.

٤٧ - واستوعبت الحكومة في الخدمة المدنية جميع خريجي الفوج الأول لتدريب موظفي المؤسسات الإصلاحية. وفي الوقت ذاته، أكمل متدربو الفوج الثالث لتدريب موظفي المؤسسات الإصلاحية تدريبهم التوجيهي الذي دام ١٢ شهرا وجرت الموافقة على تعيين وتدريب المرشحين المؤهلين للفوج الرابع لتدريب موظفي المؤسسات الإصلاحية. ووافقت الحكومة أيضا على تسريح موظفي المؤسسات الإصلاحية الذين لا يستوفون معايير التعيين في الخدمة المدنية.

### زاي - إدارة الاقتصاد

٤٨ - منذ تقريره السابق، أحرز مزيد من التقدم في تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد. وتولى خبير الامتيازات والعقود، الذي عين للعمل في الأمانة التقنية

للجنة استعراض العقود والامتيازات، مهامه. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت المفوضية الأوروبية في عملية تعيين مراجع عام للحسابات سترأس اللجنة العامة لمراجعة الحسابات. وفي ١٦ حزيران/يونيه، وقعت الحكومة مذكرة تفاهم من أجل توحيد الحسابات المصرفية التشغيلية للمؤسسات التي تملكها الدولة.

٤٩ - وواصلت اللجنة التوجيهية لإدارة الاقتصاد عقد اجتماعات بانتظام لرصد ما أحرز من تقدم في تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد. ويعمل الفريق التقني التابع للجنة التوجيهية مع الخبراء المعيّنين دولياً لضمان تركيزهم على تحسين الإدارة المالية والشفافية وعلى بناء قدرات مؤسسات الحكومة وموظفيها من خلال نقل المهارات والمعارف على النحو الصحيح. وطلبت اللجنة التوجيهية من الخبراء المعيّنين دولياً تقديم تقارير مرحلية شهرية عن الحالة. وفي الوقت ذاته، وكجزء من عملية بناء القدرات، عقدت الحكومة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة دراسية عن بناء المعارف لمناقشة الكيفية التي يمكن بواسطتها للمؤسسات التي تملكها الدولة في ليبيا أن تستفيد من الخبراء الدوليين على أكمل وجه.

٥٠ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، بدأت البعثة، بالتعاون مع اللجنة الفرعية لشؤون الإعلام التابعة للفريق التقني للجنة التوجيهية، حملة إعلامية لتوعية الجمهور بما يحرز من تقدم في تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد. وستشمل الحملة مقابلات يومية مع المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والشركاء الدوليين نُبث على إذاعة البعثة. وأنشئ أيضاً موقع على الإنترنت عن تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، وافق البنك الدولي على تقديم منحة لجهود الاتصال العام والتوعية المتعلقة ببرنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد.

٥١ - وواصلت الحكومة اتخاذ مبادرات ترمي إلى تحسين الضوابط المفروضة على منح العقود والامتيازات، وتنفيذ نظام حيازات أساسي من خلال لجناتها للحيازات العامة والامتيازات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة الحيازات العامة والامتيازات، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، اجتماعاً للجنة استعراض العقود والامتيازات، التي أنشئت لإجراء استعراض مستقل لجميع ما أبرمته الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيا من عقود ومنحته من امتيازات.

## حاء - الإنعاش والتعمير والتنمية على الصعيد الوطني

٥٢ - عُقد اجتماع للشركاء في مونروفا يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه لتقييم أداء الحكومة خلال الستة أشهر الأولى من ولايتها، وللاتفاق على الخطوات المقبلة لإنعاش ليبيريا وتعميرها

وتنميتها. وأتاح الاجتماع فرصة للحكومة للاجتماع مع شركائها الدوليين لمعالجة عدة مسائل متعلقة بالسياسات قبل انعقاد منتدى الشركاء المقرر عقده في أوائل العام المقبل في واشنطن العاصمة. وخلال الاجتماع، أبرزت الحكومة القيود الشديدة المتصلة بالقدرات والتنفيذ التي تواجهها في تحقيق أهدافها التعميرية والإنمائية وقدمت حججا مقنعة بضرورة تقديم دعم محدد الهدف للميزانية والتخفيف من عبء الدين في وقت مبكر. واعترف الشركاء الدوليون بالإنجازات الإيجابية التي حققتها الحكومة بالفعل وقاموا بحثها على مواصلة الالتزام ببرامجها الإصلاحية لضمان الامتثال للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتخفيف من عبء ديونها في آخر المطاف.

٥٣ - وخلال زيارة رئيس البنك الدولي لليبيريا يومي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه، تعهد السيد بول وولفوويتز رئيس البنك الدولي، بالتزام البنك بالتنمية الاقتصادية لليبيريا ووافق على تقديم المساعدة لخطط الأشغال العامة الكثيفة في اليد العاملة الرامية إلى تشييد البنى التحتية الأساسية وإيجاد فرص العمل. وأجرى أيضا السيد هيلاري بن وزير الدولة للتنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والدكتور دونالد كابيروكا، رئيس مصرف التنمية الأفريقي زيارة إلى ليبريا يومي ١٨ و ١٩ تموز/يوليه لاستعراض المجالات التي يمكن فيها للمملكة المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي تقديم المساعدة إلى ليبريا.

٥٤ - وقد استمرت الحكومة في إبراز الحاجة العاجلة إلى توفير فرص العمل، وفي ١٥ تموز/يوليه بدأت الحكومة في تنفيذ البرنامج الليبري الطارئ للعمالة وبرنامج العمل الليبري للعمالة. ويهدف البرنامج الطارئ للعمالة إلى توفير فرص العمالة في الأجل القصير، بينما يهدف برنامج العمل الليبري للعمالة إلى توفير فرص عمل مستدامة على المدى الطويل. وستشمل مصادر العمالة القصيرة الأجل المشاريع الكثيفة في العمالة لإصلاح الطرق والبنية التحتية ذات الأهمية الحاسمة في أنحاء البلاد. وقد استفاد ما يزيد على ٥٠٠٠ من أفراد المجتمعات المحلية، بمن فيهم العائدون والمخربون السابقون، من هذه المبادرة التي يدعمها برنامج الدعم الغذائي للمبادرات المحلية التابع لبرنامج الأغذية العالمي. وكذلك عززت المشاريع السريعة الأثر التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا عملية توفير فرص العمالة، حيث توجد في جنوب شرق ليبريا تسعة مشاريع توفر فرص عمل قصيرة الأجل لحوالي ٩٠٠ من الحاربين السابقين وأعضاء المجتمعات المحلية. وإضافة إلى ذلك، استمرت البعثة في المساعدة على توزيع الأدوات التي تم التبرع بها، فضلا عن بذور الأرز وغيرها من السلع الزراعية المقدمة من الصين.

٥٥ - وقد وقعت الحكومة والبنك الدولي اتفاقاً بشأن القسط الأول من منحة تبلغ قيمتها ٦٨ مليون دولار لإجراء الترميمات والإصلاحات الطارئة للبنى التحتية ذات الأهمية الحاسمة، بما فيها إصلاح الطريقتين السريعين منروفيا - بوكانن، ومنروفيا - غانتا، وإصلاح ٦٥ جسراً وبناء ستة جسور. وسيستخدم القسط الثاني من المنحة لزيادة قدرة الحكومة على القيام بمهام صيانة الطرق، وبناء قدرات الشركة الليبرية للمياه والمجاري وتشديد موانئ ومطارات ومدارس وعيادات صحية. وتهدف المنحة إلى توفير فرص عمل قصيرة الأجل ووضع أساس للتنمية الاقتصادية.

٥٦ - واستمرت البعثة وشركاء ليبريا الدوليون في دعم جهود الحكومة من أجل تنفيذ خطة عمل مدتها ١٥٠ يوماً مصممة لسد بعض احتياجات السكان الأكثر إلحاحاً، مثل إعادة الجزئية للكهرباء وإصلاح الطرق وإصلاح البنية التحتية الحكومية. وتشير تقديرات الحكومة إلى أن نسبة تزايد على ٦٠ في المائة من خطة العمل نُفذت بنجاح في المواعيد المقررة. وفي إطار الاحتفال بالذكرى المائة والتاسعة والخمسين لاستقلال ليبريا، ووفاء بالوعد الذي أخذته الرئيسة جونسون سيرليف في حفلة تنصيبها، ضغطت الرئيسة في ٢٦ حزيران/يونيه على مفتاح تشغيل "شبكة الطوارئ لتزويد منروفيا بالكهرباء"، التي أمكن تشغيلها بفضل مساعدة غانا والولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية.

٥٧ - وزار منروفيا فريق من صندوق النقد الدولي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ تموز/يوليه، لتقييم التقدم المحرز في إطار البرنامج الذي يرصده موظفو الصندوق. وقد أعجب الفريق بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ السياسات العامة الرئيسية في إطار البرنامج الذي يرصده الموظفون، ولكون العائدات تجاوزت الأهداف المحددة في البرنامج.

## خامساً - الأنشطة الإنسانية

٥٨ - استمرت الحالة الإنسانية في التحسن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد عاد ٥٢٣ ٧٧ لاجئاً حتى الآن إلى مسقط رأسهم بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وسعياً لتعجيل عودة اللاجئين، تعاقدت المفوضية مع سفينة لإعادة اللاجئين الليبريين المقيمين في غانا. وقد وصلت المجموعة الأولى من اللاجئين البالغ عددهم ٣٠٠ لاجئاً من غانا إلى ليبريا في ٢٨ تموز/يوليه. ورغم أن مخيمات المشردين أُغلقت رسمياً منذ ٢٠ نيسان/أبريل، إلا أن حوالي ١٣ ٠٠٠ من المشردين السابقين لا يزالون مقيمين في المخيمات وحولها.

٥٩ - ولا تزال مجتمعات العودة تواجه تحديات إنسانية عديدة تتطلب عناية عاجلة. وتشمل هذه التحديات توفير الرعاية الصحية والماء والمرافق الصحية والتعليم والمأوى والغذاء وفرص

الارتزاق للعائدين. ولم يتلق نداء الأمم المتحدة الموحد من أجل ليبيريا سوى ٣٤ في المائة من الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠٠٦، وذلك وفقا لاستعراض منتصف العام، الذي أجري بدءا من ١٩ تموز/يوليه. وأناشد المانحين تقديم مساعدة سخية من أجل الوفاء بهذه الاحتياجات.

## سادسا - الشؤون الجنسانية

٦٠ - لقد استمرت وحدة الشؤون الجنسانية في البعثة في بناء قدرات البعثة على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، عن طريق تنفيذ برنامج تدريبي للمسؤولين الإداريين من المستويين المتوسط والعالي في البعثة. وتعاونت الوحدة أيضا مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ووزارة الشؤون الجنسانية والتنمية على تنظيم حلقة عمل للتوعية من أجل ١٠٠ امرأة بشأن التحديات والدروس المستفادة من مشاركتهم في الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٥. وإضافة إلى ذلك، دعمت الوحدة بنشاط عملية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة عن طريق توفير التدريب للأعضاء الجدد المعينين في اللجنة بهدف تسهيل توعية النساء والفتيات. وكذلك سهلت الوحدة زيارة للتشاور مدتها أسبوع قامت بها إلى ليبيريا للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التقى خلالها أعضاء اللجنة بالرئيسة جونسون سيرليف، التي أكدت لهم دعم حكومتها السياسي لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وشاركت الوحدة أيضا في التدريب الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي من أجل البرلمانيين والوكالات الحكومية المشاركة في إعداد الميزانية.

## سابعا - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦١ - استمرت وحدة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البعثة في التعاون مع خلية التدريب المتكامل التابعة للبعثة من أجل مواصلة أنشطة التوعية والتدريب والتثقيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كجزء من التدريب التوجيهي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين الجدد. واستمرت الوحدة أيضا في تعزيز الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال مشاركتها في البرنامج الإذاعي المباشر للبعثة الذي يشارك فيه المستمعون هاتفيا. وفضلا عن ذلك نُظمت حلقات عمل للمعلمين الأقران الذين يعملون في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمنتمين إلى المنظمات غير الحكومية، وللعنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني للبعثة. وكذلك أدارت الوحدة حلقة عمل تدريبية نظمها المجلس الليبري للكنائس من أجل ٢٨ من الزعماء الكنسيين وزعماء الشباب، وأدارت بالتعاون مع اليونيسيف حلقة عمل أخرى من أجل ٦٠ من أصحاب نوادي الفيديو في مونتسيرادو.

## ثامنا - سلوك الموظفين وانضباطهم

٦٢ - ركز الفريق المعني بسلوك الموظفين وانضباطهم في البعثة على وضع استراتيجيات لمنع كافة أشكال إساءة التصرف وتحديدها والإبلاغ عنها والتصدي لها بشكل فعال من خلال التدريب والتوعية. وإضافة إلى التدريب الموحد لجميع موظفي الأمم المتحدة صممت البعثة نموذجا تدريبيا للمنسقين المعنيين بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في منطقة البعثة، يهدف إلى تعزيز آليات الإبلاغ والتصدي بفعالية للاتهامات المبلغ عنها، وتوفير الدعم لضحايا الاعتداءات.

٦٣ - وقد أُبلغ منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ عن وقوع ٣١ جريمة من "الصف ١"، تشمل ٢٤ حالة من حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، و ٩٥ جريمة من "الصف ٢". ويجري التحقيق في جميع هذه الحالات.

## تاسعا - الإعلام

٦٤ - يواصل عنصر الإعلام بالبعثة دعم عدد من البرامج ذات الأولوية التي تضطلع بها البعثة ووكالات الأمم المتحدة والحكومة والمجتمع المدني. وقد نظم العنصر عدة أنشطة رياضية لتوطيد السلام بين المجتمعات المحلية. وزادت إذاعة البعثة برامجها المتعلقة بأنشطة الفروع الحكومية الثلاث، واستحدثت برنامجا جديدا بالانكليزية الليبرية عنوانه "تحدث مع الرئيسة"، يركز على أنشطة الحكومة. وإضافة إلى ذلك بدأت محطة الإذاعة بث ثلاثة برامج بلغات الباسا واللورما والكييلي المحلية. وفي الوقت نفسه، أنشأت البعثة أستوديو جديد لمحطة الإذاعة في مقرها بمنروفيا، من أجل زيادة فرص الاستماع للإذاعة.

٦٥ - وأجرى عنصر الإعلام تدريبات لعدد من العاملين في الإذاعة وناشري الصحف في المجتمعات المحلية، فضلا عن موظفي وزارة الإعلام. وإضافة إلى ذلك أنشأ العنصر ناديا صحفيا في إحدى المدارس الثانوية في غبارما بمقاطعة غباربولو، لتعليم المهارات الصحفية الأساسية للطلاب المهتمين، بما في ذلك كيفية إعداد رسالة إخبارية مدرسية ومبادئ إعداد التقارير لمحطة الإذاعة المحلية.

## عاشرا - إجراء تغييرات في البعثة

### ألف - العنصر العسكري

٦٦ - في ١ أيلول/سبتمبر، بلغ قوام قوات البعثة ٨٢٧ ١٤ فردا، من أصل قوام مأذون به قدره ١٢٥ ١٥ فردا. وكنت قد بينت في تقريرتي السابق أنه نظرا لما شهدته البلاد من استقرار نسبي منذ تنصيب الحكومة الجديدة، واستنادا إلى التقييم المفصل الوارد في تقريرتي

المرحلي العاشر (S/2006/159)، الذي يظل صحيحا، سيتم سحب كتيبة مشاة واحدة بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وبالتالي ستعيد البعثة الكتيبة دون إحلال كتيبة محلها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وكما اقترحت في تقاريري السابقة، سيُنظر في إجراء تعديلات إضافية، منها سحب كتيبة مشاة أخرى في بداية عام ٢٠٠٧، إذا سمح بذلك الوضع الأمني.

٦٧ - واستمرت البعثة في توفير الأمن للمحكمة الخاصة لسيراليون وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦٢٦ (٢٠٠٥). ونظرا لشهرة المحتجزين في المحكمة الخاصة، يظل توفير الحماية الأمنية لمبنى المحكمة يشكل أولوية عليا. وقد جرى في تموز/يوليه تناوب أفراد الوحدة العسكرية المنغولية المسؤولة عن حراسة مبنى المحكمة، والتي قوامها ٢٥٠ فردا.

## باء - عنصر الشرطة

٦٨ - في ١ أيلول/سبتمبر، بلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة ١٠٥٦ فردا، من أصل قوام أقصى مأذون به عدده ١٢٤٠ فردا، يشمل أربعة من ضباط الشرطة التابعين للأمم المتحدة المتخصصين في مجال الهجرة، و ٦٠٥ أفراد في خمس وحدات شرطة مشكلة و ١٨ فردا من شرطة السجون. وسيتم إيفاد وحدة الشرطة المشكلة الخامسة إلى البعثة في أيلول/سبتمبر لمساعدة الشرطة الوطنية الليبيرية في جهودها الرامية لاحتواء الأخطار التي تهدد النظام العام في منروفيا ومدن أخرى، وكذلك في مزارع المطاط.

٦٩ - ولدعم جهود الشرطة الوطنية الليبيرية الرامية إلى إعادة سيطرة الشرطة في أنحاء البلاد، زادت شرطة الأمم المتحدة حضورها في خمسة مواقع تشمل بو ووترسايد وفويا وبليبو وتوتاون ومزرعة المطاط في غوثري. ويجري إعداد خطط لإنشاء مواقع لأفرقة شرطة الأمم المتحدة في كل من وييبو بمقاطعة ريفر جي، وكونغبور فورست بمقاطعة غباربولو، حيث تستمر أنشطة التعدين غير المشروع. وإضافة إلى ما سبق أوفد مزيد من أفراد شرطة الأمم المتحدة إلى إدارة التحقيقات الجنائية وقسم الدوريات التابعين لمقر الشرطة الوطنية الليبيرية في منروفيا وفي المقاطعات.

٧٠ - وبينما تتحول أولويات التدريب الخاصة بالشرطة الوطنية الليبيرية إلى بناء القدرات المؤسسية ودعم العمليات، تركز الجهود الآن على نشر أفراد شرطة الأمم المتحدة المؤهلين في البعثة لشغل وظائف التدريب المتخصصة. وسيتم استعراض قوام عنصر شرطة الأمم المتحدة وفقا لما يحرز من تقدم في برامج الإصلاح والتدريب، وستُقدم توصيات أخرى في تقاريري المقبلة.

## حادي عشر - المعايير القياسية

٧١ - أشرت في تقريرتي في شهر حزيران/يونيه (S/2006/376) إلى أن البعثة كانت تعمل على وضع معايير قياسية يسترشد بها في تعزيز دور البعثة والإهاء التدريجي لها وسحبها. وفي ذلك الصدد، أدرجت المعايير القياسية التي تغطي مرحلة توحيد الصفوف في المرفق الأول لهذا التقرير.

٧٢ - وتنقسم المعايير القياسية إلى أربع فئات تشمل الأمن؛ والحكم وسيادة القانون؛ والإنعاش الاقتصادي؛ والبنية التحتية والخدمات الأساسية. والمعايير القياسية المتعلقة بالأمن، التي تشمل تدريب ونشر القوات المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية الليبرية؛ وإعداد الحكومة لاستراتيجية وبنية أمنية وطنية؛ وإعادة إدماج المقاتلين السابقين؛ وعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم، تعد معايير لها أهمية حاسمة بالنسبة لتحديد سرعة وتوقيت الإهاء التدريجي للبعثة وسحبها في نهاية المطاف. وستواصل البعثة العمل على إعداد تلك المعايير القياسية، وستقدم تفاصيل إضافية عنها في تقاريري اللاحقة. وبالرغم من أن المعايير القياسية المدرجة في إطار الحكم وسيادة القانون، والإنعاش الاقتصادي والبنية التحتية والخدمات الأساسية، تعتبر ذات أهمية حيوية بالنسبة لتوطيد السلام والاستقرار، إلا أنها تعتبر مهاما طويلة الأجل بشكل رئيسي، يتوقع إنجازها بشكل كامل عقب مغادرة البعثة.

## ثاني عشر - ملاحظات

٧٣ - واصلت ليبريا إحراز تقدم ملموس في عدد من المجالات. إذ تؤدي الأفرع الثلاثة للحكومة مهامها الوظيفية؛ وهناك تقدم تدريجي في إصلاح قطاع الأمن وإعادة هيكلته؛ واکتملت إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا؛ وتزايد أعداد اللاجئين الليبريين العائدين إلى الوطن؛ وتعمل الحكومة على اتخاذ تدابير فاعلة لمكافحة الفساد؛ وباشرت لجنة الحقيقة والمصالحة أعمالها.

٧٤ - وأحرز تقدم أيضا في تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية الهامة، حيث شرعت الحكومة في استعراض الامتيازات والعقود والتراخيص، وألحقت خبراء مالية دوليين بأهم الوكالات الرئيسية المدرة للدخل في إطار برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم والإدارة الاقتصادية. واتخذت تدابير أيضا من أجل تعزيز إدارة وعمليات البنك المركزي، فضلا عن تعزيز جمع الإيرادات ومراقبة الإنفاق الحكومي. وتحقق الجهود التي تبذلها الحكومة تجاه استيفاء الأهداف المحددة في خطة عمل الـ ١٥٠ يوما بعض النتائج، كإعادة الإمداد جزئيا بالطاقة الكهربائية وتوفير إمدادات المياه المنقولة بالأنابيب لبعض أجزاء منروفيا.

٧٥ - وقبول التقدم المحرز في ليبريا بترحيب حار من جانب رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأخير، المعقود في بانجول في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وأصبحت ليبريا، التي كانت في وقت ما في قلب الصراعات الدائرة في المنطقة دون الإقليمية، مضرباً للأمثال الباعثة على الأمل، ولما يمكن إحرازه حينما يعمل القادة والمواطنون معا ويلتزمون بالسلام.

٧٦ - وبالرغم من ذلك، لا تزال ليبريا تواجه تحديات عظيمة في عدة مجالات. إذ يعتمد البلد بشكل كبير على البعثة في توفير الأمن، نظراً إلى أن خدمات الشرطة الجديدة لم تنزل في مراحلها التكوينية، وأن تدريب القوات المسلحة الجديدة ما زال في بدايته. ويتعين على الحكومة والبعثة أن تظلا متيقظتين من أجل التعامل بحرص مع التهديدات الداخلية للاستقرار، وبخاصة ما ينجم منها عن أفعال المخربين، الذين تؤثر عليهم عملية الإصلاح الحكومي بشكل سلبي. وسيظل رصد الحدود الليبرية بشكل لصيق من الأمور الحيوية أيضاً، في ضوء هشاشة الحالة في المنطقة دون الإقليمية، لا سيما في كوت ديفوار. ويتعين بالإضافة إلى ذلك الانتهاء من عدد من المهام الأخرى ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لاستدامة السلام في البلد، تشمل إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة توطين الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين العائدين وإرساء دعائم سلطة الدولة.

٧٧ - ويشكل العدد الكبير من الشباب المتعطلين المتركزين في المناطق الحضرية مصدراً خطيراً للقلق، لا سيما وأن ازدياد الأنشطة الإجرامية في منروفيا ومراكز المدن الأخرى قد ارتبط بوجودهم. وسيظل هؤلاء الشباب المتعطلون والمقاتلون السابقون المحبطون يشكّلون مصدراً لعدم استقرار خطير، ما لم يتم التسريع بإعادة إحياء الأنشطة الاقتصادية وتوفير فرص العمالة في المستقبل المنظور. ومن بواعث السرور ملاحظة أن الحكومة بدأت مؤخراً عدداً من البرامج التي تهدف إلى توفير فرص العمالة. وأنا أشجع الشركاء الدوليين على تقديم الدعم الكامل لهذه المبادرات الشديدة الأهمية.

٧٨ - وبينما يعتبر التقدم المحرز في إعادة هيكلة قطاع الأمن في ليبريا مشجعاً، إلا أنه يتعين على الحكومة أن تعدّ بشكل عاجل سياسة وبنية أمنية وطنية، يكون من شأنها تمكين الحكومة من رسم خارطة طريق واضحة المعالم من أجل الاضطلاع بالمسؤولية الأمنية للبلد. ونظراً إلى أن الإنهاء التدريجي للبعثة سيرتبط بخارطة الطريق هذه، فإنه يتعين على الحكومة أن تتعجل العمل في وضع هذه السياسة في صورتها النهائية.

٧٩ - ويشكل نقل الرئيس السابق، تشارلز تيلور، من المنطقة ليحاكم أمام المحكمة الخاصة لسيراليون المعقودة بلاهاي، أحد التطورات الهامة. إذ لا يشكّل ذلك الأمر علامة على أن العالم لن يقبل الإفلات من العقوبة فحسب، بل ودلالة أيضاً على اعتراف حكومة ليبريا والقادة الإقليميين ومجلس الأمن بأن استمرار وجود السيد تيلور في فريتاون فيه تهديد للسلام

والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وأود أن أعرب في هذا الصدد عن تقديري العميق لجميع الدول الأعضاء التي تعاونت في العمل على إتاحة إمكانية عقد محاكمة السيد تيلور في لاهاي.

٨٠ - وفي ضوء المسائل الأمنية الموجزة أعلاه، ونظرا إلى أنه يجري التخطيط للإفناء التدريجي للبعثة، فإنني أوصي بتمديد ولايتها لفترة سنة واحدة، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٨١ - وقد اتخذت الحكومة خطوات إضافية لإصلاح القطاع القضائي وتعزيز سيادة القانون. إلا أن هناك عددا من التحديات الهيكلية الرئيسية التي تتطلب أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة سخية، إذا أريد لهذه التحديات أن تعالج بفعالية. وفي الوقت نفسه، ستكون هناك حاجة لتوفير الدعم إلى اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ولجنة الحقيقة والمصالحة فيما تبدلانه من عمل. وسيكون من المهم أن يوفر المانحون التمويل في هذه المجالات الحيوية.

٨٢ - وقد بدأت الجهود الرامية إلى توطيد السلام في ليبريا تؤدي أكلها بالفعل، بما في ذلك إقامة علاقات جيدة مع جيرانها. ويعتبر حضور رئيسي سيراليون وكوت ديفوار ليوم الاحتفال بمناسبة مُضي ١٥٩ سنة على استقلال ليبريا بادرة تستحق أن يُشاد بها كثيرا، وسيكون لها تأثير إيجابي على العلاقات في ما بين الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو وكوت ديفوار. وأنا أحث زعماء تلك البلدان على الاستفادة من هذا التطور ومواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز الحوار في المنطقة دون الإقليمية وإعادة تنشيط الاتحاد.

٨٣ - وختاما، أود أن أشيد بحكومة وشعب ليبريا، وبممثلتي الخاص، ألن دوس، وبجميع أفراد البعثة العسكريين والمدنيين، لما أحرز من تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأود أيضا أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وفريق الاتصال الدولي المعني بحوض نهر مانو ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الإنسانية، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف فضلا عن المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية على مساهماتها الهامة ودعمها لعملية تعزيز السلام في ليبريا.

## المرفق الأول

## المعايير القياسية للمرحلة الأولى من عملية تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والإنهاء التدريجي لها وسحبها

مرحلة تعزيز دور البعثة - ٢٠٠٦-٢٠٠٧

المعايير القياسية	مؤشرات التقدم
الأمن	
تدريب ونشر القوات المسلحة الليبيرية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• بدء تدريب القوات المسلحة الليبيرية</li> <li>• اكتمال تعيين جميع موظفي وزارة الدفاع</li> <li>• صدور مفهوم للعمليات تتبعه القوات</li> <li>• بدء تشغيل الكتيبة الأولى من القوات</li> </ul>
تدريب ونشر الشرطة الوطنية الليبيرية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• اكتمال تسريح أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية</li> <li>• تعيين وتدريب ٣٥٠٠ فرد من أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية</li> <li>• تدريب وحدة الدعم التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية وتوفير المعدات لها</li> <li>• اكتمال تعيين العاملين في جميع مراكز الشرطة في المقاطعات وبدء تشغيلها</li> </ul>
الاستراتيجية والبنية الأمنية الوطنية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إجراء استعراض كامل للأمن الوطني</li> <li>• وضع واعتماد استراتيجية أمنية وطنية وبدء تنفيذها</li> <li>• تشكيل مجلس الأمن الوطني وهيكله المحلية وممارستها لمهامها الوظيفية</li> </ul>
إعادة إدماج المقاتلين السابقين	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إلحاق المتبقين من المقاتلين السابقين ببرامج إعادة الإدماج</li> <li>• توسيع نطاق برنامج جمع ومراقبة الأسلحة الصغيرة ليشمل جميع المقاطعات</li> </ul>
عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم	<ul style="list-style-type: none"> <li>• اكتمال عودة اللاجئين المنظمة</li> </ul>
الحكم وسيادة القانون	
تعزيز تطبيق العدالة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إنشاء لجنة للإصلاح القانوني والشروع في إجراء استعراض شامل للقوانين</li> <li>• اكتمال الاستعراض الشامل للإجراءات الإدارية للمحاكم وتنفيذها</li> <li>• تشييد أو تجديد جميع دواوين المحاكم بدرجاتها المختلفة وتوفير المعدات وتعيين الموظفين لها</li> <li>• توفر مكاتب تقديم المساعدة القانونية في كل مقاطعة</li> <li>• خفض فترة البقاء في الحبس قبل المحاكمة</li> </ul>
تعزيز حقوق الإنسان	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مباشرة اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان مهام عملها</li> <li>• إعداد وتنفيذ خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان</li> <li>• مباشرة عملية لجنة الحقيقة والمصالحة في جميع المقاطعات</li> </ul>
إدارة الصراعات	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وجود عمليات للمصالحة وإدارة الصراعات على مستوى المقاطعات من أجل معالجة المظالم التي طال أمدها، بما في ذلك إنشاء لجان معنية بالملتمكات والإسكان</li> </ul>
المؤسسات الوطنية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إنشاء هيئات محلية على مستوى المقاطعات</li> </ul>

المعايير القياسية	مؤشرات التقدم
مكافحة الفساد	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إنشاء مكاتب مراقبين على مستوى المقاطعات وتوفير المعدات لها</li> <li>• اعتماد استراتيجية لمكافحة الفساد وتنفيذها</li> </ul>
إصلاح الخدمة المدنية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطبيق مدونة سلوك للخدمة المدنية</li> </ul>
إصلاح المؤسسات الإصلاحية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إعداد واعتماد إطار للسياسات الوطنية من أجل مكتب المؤسسات الإصلاحية</li> <li>• تدريب موظفي المؤسسات الإصلاحية وتوزيعهم على أماكن العمل</li> <li>• اعتماد قانون عقوبات منقح وتنفيذ أية تغييرات ضرورية</li> <li>• تشغيل المرافق الإصلاحية بطاقتها الكاملة في كل واحدة من المقاطعات</li> </ul>
برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم والإدارة الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم والإدارة الاقتصادية<sup>(أ)</sup></li> </ul>
برامج تقديم المساعدة في مجال الحكم والإدارة الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وضع إجراءات للإدارة المالية والميزنة تتماشى مع توصيات صندوق النقد الدولي (البرنامج المرصود بواسطة خبراء الصندوق)</li> <li>• زيادة الإيرادات الحكومية بشكل يتسق مع توقعات صندوق النقد الدولي</li> <li>• وضع إجراءات تتسم بالشفافية من أجل تنفيذ سياسة منح التسهيلات التي أوصت بها اللجنة التوجيهية للإدارة الاقتصادية</li> </ul>
إنتاج الاقتصاد	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بصورة تتسق مع توقعات صندوق النقد الدولي (البرنامج المرصود بواسطة خبراء الصندوق) - لتصل نسبته إلى ما يتراوح بين ٣,٨ و ٨ في المائة، في عام ٢٠٠٧</li> </ul>
تعزيز الإدارة الحكومية للموارد الطبيعية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إنفاذ قانون للغابات</li> <li>• تعيين موظفين لو كالة حماية البيئة وتوزيعهم على أماكن العمل في جميع المقاطعات</li> <li>• رفع الجزاءات المفروضة على تجارة الماس</li> </ul>
البنية التحتية والخدمات الأساسية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إصلاح وصيانة الطرق الاستراتيجية الرئيسية (المهدف المحدد في الاستراتيجية المؤقتة التي وضعتها الحكومة للحد من الفقر)<sup>(ب)</sup></li> <li>• اكتمال الأعمال الطارئة في ميناء مونروفيا الحر</li> </ul>
إصلاح الخدمات الصحية وتوسيعها	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إصلاح المرافق الصحية في كل مقاطعة (الاستراتيجية المؤقتة التي وضعتها الحكومة للحد من الفقر)</li> <li>• زيادة عدد العاملين الذين يوظفون في القطاع الصحي وتوزيعهم على مواقع العمل في كل مقاطعة (الاستراتيجية المؤقتة التي وضعتها الحكومة للحد من الفقر)</li> <li>• تشييد وإصلاح مرافق المياه ومرافق الصرف الصحي في كل مقاطعة (الاستراتيجية المؤقتة التي وضعتها الحكومة للحد من الفقر)</li> </ul>
إعادة تأهيل خدمات التعليم وتوسيعها	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إعادة تأهيل المدارس العامة في جميع أرجاء البلاد (الاستراتيجية المؤقتة التي وضعتها الحكومة للحد من الفقر)</li> <li>• ازدياد عدد المتحقيين بالمدارس، وبخاصة البنات، على مستوى البلد (الاستراتيجية المؤقتة التي وضعتها الحكومة للحد من الفقر)</li> </ul>

(أ) سينتهي هذا البرنامج بعد ٣٦ شهرا (في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨) إلا إذا لم يتم الوصول إلى نقطة الاكتمال في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

(ب) سيستند المؤشر الخاص بذلك إلى الأهداف المحددة في الاستراتيجية المؤقتة التي وضعتها الحكومة للحد من الفقر.

## المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: القوام العسكري وقوام الشرطة المدنية في  
١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

الشرطة	العنصر العسكري			المراقبون العسكريون	البلد
	الشرطة المدنية	الجنود	ضباط الأركان		
١٣	٦			٦	الاتحاد الروسي
	٢٥٦١	٢٥٣٦	٨	١٧	إثيوبيا
					الأرجنتين
١٣٨	١٣٠	١١٥	٨	٧	الأردن
	٤		١	٣	إكوادور
٥	١٣	١٣			ألمانيا
	٣			٣	إندونيسيا
					أوروغواي
٢١					أوغندا
١٣	٣٠٢	٢٩٨	١	٣	أوكرانيا
	٣٥٥	٣٥٢	٣		أيرلندا
	٤		١	٣	باراغواي
٣١	٢٧٦٥	٢٧٣٨	١١	١٦	باكستان
	١		١		البرازيل
					البرتغال
	٢			٢	بلغاريا
٢٨	٣٢١٦	٣١٨٨	١١	١٧	بنغلاديش
	٥		١	٤	بنن
٩				١٧	البوسنة والهرسك
٣	٢			٢	بولندا
	٤		١	٣	بوليفيا
	٥		٢	٣	بيرو
٣٣					تركيا
	١		١		توغو
٨					جامايكا
١	٢			٢	جمهورية الجبل الأسود
٥	٣			٣	الجمهورية التشيكية
	٢		١	١	جمهورية كوريا
	٤		١	٣	جمهورية مولدوفا
					جنوب أفريقيا

الشرطة	العنصر العسكري			المراقبون العسكريون	البلد
	الشرطة المدنية	الجنود	ضباط الأركان		
	٢			٢	الدانمرك
١٥					رواندا
	٣			٣	رومانيا
٢٧	٣			٣	زامبيا
٣١					زمبابوي
١٦					ساموا
١١					سري لانكا
٢	٣			٣	السلفادور
	٦٠٦	٦٠٠	٣	٣	السنغال
١١	٢٣٣	٢٣٠	٣		السويد
٥	٤			٤	صربيا
٢٣	٥٧٠	٥٥٨	٧	٥	الصين
٣٢	٤			٤	غامبيا
٤١	٨٦٧	٨٤٦	٧	١١	غانا
	١		١		فرنسا
٣٤	١٧٣	١٦٥	٥	٣	الفلبين
	٢		٢		فنلندا
٣٠					فيجي
٣	٤			٤	قيرغيزستان
	٣		٣		كرواتيا
٢٧	٧		٤	٣	كينيا
	٥		١	٤	مالي
	١٠		صفر	١٠	ماليزيا
	١٠			١٠	مصر
١٨	٢		٢		ملاوي
	٣		٣		المملكة المتحدة
	٢٥٠	٢٤٨	٢		منغوليا
٦	٦١٦	٦٠٩	٤	٣	ناميبيا
١٠					النرويج
٢٥٦	٤٥	٤٠	٢	٣	نيبال
	٣			٣	النيجر
١٣٦	١ ٩٨٢	١ ٩٥١	١٣	١٨	نيجيريا
١٠	١٢		٦	٦	الولايات المتحدة الأمريكية
٤					اليمن
١ ٠٥٦	١٤ ٨٢٧	١٤ ٤٨٧	١٢٠	٢٢٠	المجموع